تجارب عودة اللاجئين في الداخل المحتل...

استعادة الذات وبناء الأدوات

ورقة بحث

أيلول / سبتمبر 2021

للاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

تقديم:

يُمثّل الفلسطينيّون داخل الأراضي المحتلة عام 1948 اليوم ما نسبته نحو (21) بالمائة من عدد السكان داخل الكيان الصهيوني، حيث يبلغ تعدادهم (1.9) مليون نسمة، بينهم ما يُقارب (250) ألف لاجئ فلسطيني مُهجّر داخل الأراضي المُحتلّة في القرى والمدن التي لجؤوا إليها منذ عام 1948.[1]

ومنذ النكبة الفلسطينية عام 1948 لم تُحل قضيّة اللاجئين المُهجّرين داخل الأراضي المحتلة، حيث أسست المنظومة الصهيونية بأدوات مختلفة لمنع عودتهم لقراهم و لتثبيت التهجير ومد مفاعيله وتوسيع حيزه.

وبعد أن أسقط "اتفاق أوسلو" قضية اللاجئين بتأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي، بات هناك مسببات إضافية لإنشاء أجسام نضالية في الداخل المحتل عام ١٩٤٨، تتصدى للعديد من القضايا التي يعني انسحاب منظمة التحرير الفلسطينة من معالجتها، مزيداً من المخاطر التي تهدد الفلسطينيين في الداخل المحتل، ومنها قضية اللاجئين، ونجحت

---

[1] "انتهاكات إسرائيلية على الأرض الفلسطينية تتزامن مع الذكرى 73 للنكبة". د.ت. قناة المملكة،15 مايو 2021. almamlakatv.com

أجسام و حراكات ومبادرات متعددة، في نَظم مساعي لعودة اللاجئين إلى قراهم المهجرة.

تقدم هذه الورقة عرضاً عن تجارب العودة في الداخل المحتل، متلمسة السمات التنظيمية للمبادرات والأجسام التي حملت ونظمت هذه المشاريع، خصوصاً في ضوء النجاحات المهمة التي حققتها على مستوى العودة فعلياً، أو رمزياً، أو على مستوى رفع الوعي والارتباط بالأرض.

جمعية الدفاع عن حقوق المُهجّرين:

أسّس الفلسطينيون المُهجّرون داخل الأراضي المحتلة عام 1948 "لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المُهجّرين" عام 1992، في أعقاب انعقاد "مؤتمر السلام" في مدريد أكتوبر عام 1991 الذي شاركت فيه دول الطوق العربي، ومثلت فيه منظمة التحرير الفلسطينية من خلال وفد فلسطيني-أردني مشترك، حيث جرى تأجيل بحث قضيّة اللاجئين إلى مرحلة متأخرة، وفي مرحلةٍ لاحقة تقرّر وفقاً لاتفاق "إعلان المبادئ – أوسلو" تأجيل بحث قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى "مفاوضات الحل النهائي".

لم يكن أمام فلسطينيي الداخل إلا التحرك على أرضية هذا الواقع الجديد بكل ما حمله من تطورات سلبية على الفلسطينيين ككل وعليهم بالذات حين طرحتهم منظمة التحرير من مفهومها وتعريفها للفلسطينيين كما لو كانوا حملاً زائداً[2] ، فبادروا إلى تأسيس لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين التي أصبحت بعد سنوات قليلة "جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين"، واللافت هنا أن اللاجئ في الداخل المحتل حتى في قاموسه الذاتي أو في المسميات السائدة في مجتمعات اللاجئين بالداخل لم يحظى بمسماه وتوصيفه كلاجئ مثله مثل بقية من هجروا واضطروا للجوء من الفلسطينيين عام 1948، بل بقي اصطلاح "المهجرين" هو المسمى السائد، لاعتبارات عدة، يمكن تفسير بعضها باعتبارها رغبة بالاستفادة من الأرضية القانونية التي تحكم حياة هؤلاء اللاجئين وعدم الاصطدام معها بشكل كامل.

يُرجع رئيس الهيئة الإدارية للجمعية، وأحد مؤسسيها واكيم واكيم، توجه المبادرين لتأسيس الجمعية إلى أخذ زمام المبادرة، لما يسميه إخراج

---

[2] "فلسطين والمتاع الزائد"، موقع جريدة الأخبار. 30 سبتمبر، 2011. https://al-akhbar.com/Opinion/95356.

فلسطينيي المناطق المحتلة عام 1948 من استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، مشيراً إلى عقد الاجتماع التشاوري الأول في ربيع 1992 ، ومن ثم الإعلان عن نشوء لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين، وما تبعه من لقاءات واجتماعات على امتداد التجمعات والبلدات الفلسطينية بالداخل المحتل، أفضت لدخول العشرات من اللاجئين الفلسطينيين بالداخل إلى هذا الإطار، وصولاً لعام 1995 حيث تبلور توجه نحو زيادة التنظيم من خلال توسيع أدوات وأشكال المشاركة في هذا التحرك.[3]

يتحدث واكيم واكيم، عن تلك المرحلة بقوله "كانت المحطة الأساسية التنظيمية الأولى في الاجتماع الشعبي الكبير في قصر السلام في بلدة طمرة، في مؤتمر ضم حوالي 300 مندوب ومشارك من أكثر من ثلاثين قرية ومدينة مهجرة، وذلك في 1995/3/15 وقرر المجتمعون الإعلان عن تشكيل لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين وأكدوا التمسك بحق العودة ورفض كل البدائل من تبديل أو تعويض أو توطين."[4]

---

[3] "واكيم: 'صوت الضحية يُعلن بعد 70 عاما أنها ترفض أن تموت'". موقع عرب 48. 18 أبريل، 2018. arab48.com.

[4] نقولا طعمة، الميادين نت، جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين: نضال 25 عاماً للحفاظ على حق العودة، 23 ايلول،2017 ، almayadeen.net

جاء تأسيس اللجنة كنتاج لتحركات مُهجّري الأراضي المحتلة في ذلك الحين، والتي بدورها عملت على تمثيل لجان محليّة للمُهجّرين في عدد من القُرى المُهجّرة داخل الأراضي المحتلة، وأصدرت البيانات التي تؤكد على حق عودة اللاجئين والمُهجّرين إلى ديارهم ودعت إلى العمل على صيانة ما تبقّى من أماكن مُقدّسة (جوامع وكنائس ومقابر ومقامات) في هذه القرى، وقد عنيت اللجنة في مراحلها الأولى بتوسيع إطارها فعملت على تشكيل لجان محلية تُعنى بحقوق المُهجّرين في قُرى الداخل.

رفع المؤتمر شعار "حق عودة اللاجئين" إلى ديارهم واستعادة أملاكهم حسب القرار (194)، كشعار مركزي، ما مثل نقلة على مستوى الشعار والأهداف.

وخرج عن المؤتمر بيان سياسي، أهم ما جاء فيه: *"إننا نُحذّر من الالتفاف على قضية المُهجّرين من قِبل حكومة إسرائيل، ونُطالبها بفتح هذا الملف الذي لا يُمكن أبداً طمسه إن كانت فعلاً تُريد السلام، وتمهيداً لذلك نُطالبها بإلغاء القانون (حاضر-غائب) وكافة القوانين العنصرية الظالمة وإرجاع المُهجرين إلى ديارهم. أو العلن، وتحت أية*

حجة انتهازية كانت ونقولها بصوتٍ عالٍ للقاصي والداني إنّ السلام لن يتحقق أبداً من دون حل قضيّة اللاجئين وضمنهم المُهجّرون في وطنهم حلاً عادلاً يُمكّنهم من العودة إلى ديارهم."[5]

في أعقاب المؤتمر تصاعد وتركّز عمل لجنة المُهجّرين، حيث نظّمت المسيرة المركزية في يوم الأرض عام 1995 في بلدة الغابسية، وفي العام التالي نظّمت مسيرة ومهرجاناً في الغابسية، وعُلّقت اللافتات بأسماء القرى المهجرة على جامع القرية في أعقاب إغلاق المسجد.

عملت كذلك على تجنيد المُهجّرين من خلال اتصالاتها بالأحزاب العربية الفاعلة وزياراتها للنوادي والمدارس والمراكز الجماهيرية، مُصعدةً حملاتها الإعلامية، فعمل المُهجّرون على تنظيف وصيانة الأماكن المُقدّسة في الدامون والبصّة والغابسيّة والبروة، ورمموا كنيسة المجيدل وافتتحوها لإقامة الصلوات فيها، وأوصلوها بالتيار الكهربائي.[6]

---

[5] جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين.

[6] محمد كيال، مقال "حول تجربة جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين"، جريدة حق العودة – العدد 19، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل".

كما تقدّمت الجمعية بالتماس عن طريق مركز "عدالة" للمحكمة العليا لدى الاحتلال، باسم اللجنة القطرية للدفاع عن حقوق المهجرين، ضد شرطة الاحتلال ومستوطنة "بن عامي" بعد أن رفضت الشرطة ترخيص مظاهرة في الجليل احتجاجاً على هدم مسجد قرية أم الفرج ومقبرتها، وأعلنت شرطة الاحتلال فيما بعد قرارها بتحديد عدد المشاركين ومنعت استخدام مكبرات الصوت، مع طلبها من المحكمة بألا يُشكّل ذلك سابقة لمنح مثل هذه التراخيص في المستقبل.[7]

المحطة التنظيمية الثانية تمثّلت بعقد المؤتمر الثاني للجمعية بعد أن تحوّلت من لجنة شعبية إلى جمعية تحمل مبادئ العودة والحفاظ على المقدسات في القرى والمدن المهجرة، وذلك في مدينة الناصرة عام 2000 في أعقاب الضغوطات التي كان يمارسها الاحتلال على منظمة التحرير الفلسطينية ومحاولة ثنيها عن التمسك بحق العودة، حيث انعقد المؤتمر بحضور جماهير غفيرة من مندوبي المهجرين، وصدر بيان رسمي تضمّن تنبيهاً للوفد الفلسطيني المفاوض وتحذيراً للوفد الإسرائيلي من

[7] "التماس ضد منع تظاهرة احتجاجًا على هدم مسجد قرية أم الفرج ومقبرتها" ،المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل "عدالة"، adalah.org

مغبّة التوقيع على أي اتفاق ينفي أو يتنكّر من قريب أو من بعيد لحق عودة اللاجئين والمهجرين، وأن أي اتفاق كهذا يعتبر باطلاً ولاغياً من أساسه.[8]

وساهمت الجمعية عام 2004 بتنظيم المؤتمر الأول لحق العودة والسلام العادل بمدينة حيفا، الذي نشطت بعده منظمة "زوخروت – ذاكرات" التي قامت بدورها بفعاليات هامة لإعادة القرى الممسوحة إلى الخارطة، ومنظمة "صوت آخر في الجليل" للاطلاع على الرواية الفلسطينية داعيةً لصياغتها فلسطينياً، وفي يافا أعلن عن إقامة منظمة "أيام" التي تعمل على صياغة رواية يافا قبل وبعد النكبة.[9]

وضمن حملتها التثقيفية لتعزيز الوعي، نظمت الجمعية ضمن برنامج "العودة إلى الجذور" عشرات الجولات الميدانية إلى القرى والمدن المُهجّرة، فشملت مناطق عكا وصفد وطبريا والناصرة والكرمل وبلاد

---

[8] واكيم واكيم، جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين.

[9] ، التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في "تواصل فعاليات اليوم الثاني من المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العود wafa.ps10مارس 2016 ، العودة إلى أرضه التي هجر عنها قبل 58 عاماً"،وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"،

الروحة ومرج بن عامر وطولكرم واللد والرملة والقدس ويافا وغزة والخليل وبئر السبع.[10]

ويُشارك ممثلو الجمعية في مؤتمرات دولية وفي لجان تقصي الحقائق لدراسة تجارب شعوب أخرى مثل التجربة القبرصية وتجربة مُهجّري ولاجئي البوسنة والهرسك وغيرها.

وتعمل الجمعية بالتعاون مع المركز العربي للتخطيط البديل على وضع مخطط هندسي لإعادة بناء قرية الغابسية المُهجرة، كإصرار على جدية الجمعية في النشاط والنضال من أجل تطبيق حق عودة المُهجّرين.[11]

ومن المشاريع التي عملت عليها الجمعية أيضاً، مشروع "عُدنا" الذي يُعتبر مشروعاً سياسياً تربوياً انطلق عام 2012، وهو مشروع مشترك لكل من "المؤسسة العربية لحقوق الإنسان"، "جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين"، "جمعية الشباب العرب-بلدنا" وجمعية "ذاكرات زوخروت"، يهدف إلى تصوّر العودة إلى القرى المُهجرة من خلال ورشات عمل مع

---

[10] مرجع سابق، محمد كيال.

[11] محمد كيال، مقال "حول تجربة جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين"، جريدة حق العودة – العدد 19، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل".

مجموعات شبابية من مُهجري الداخل، وشملت الورشات فصولاً تعليمية حول النكبة الفلسطينية واللجوء والحياة في فلسطين قبل التهجير.[12]

عام 2015 أطلقت حملة "لا تفريط بأرض الآباء والأجداد" بمبادرة من المركز العربي للتخطيط البديل وجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين، بالتعاون مع لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية واللجنة القُطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ومركز عدالة والمؤسسة العربية لحقوق الإنسان، والتي تهدف إلى منع البلبلة وتوضيح القرارات والنصوص القضائية بشأن أملاك المهجرين واللاجئين في الوطن والشتات، بأنّ قرار المحكمة العليا بتاريخ 21 آذار/ مارس 2013 بما يتعلق *بقضية "أريدور" ووضع حد أقصى لتقديم طلبات التعويض بخصوص الأراضي المصادرة لغاية آذار 2016*، لا يسري على الأراضي الخاصة التي تعود ملكيتها إلى أهالي القرى والبلدات والمدن المهجرة إبان نكبة العام 1948.[13]

وجاءت الحملة للتصدي لمحاولات الترويج التي تقف من ورائها سلطات الاحتلال الصهيوني بالتعاون مع مجموعة من السماسرة والمحامين وتجار

---

[12] ذكرات زوخروت.

[13] "إطلاق حملة "لا للتفريط بأرض الآباء والاجداد" لمواجهة السماسرة" لمواجهة السماسرة، موقع عرب 48. 16ديسمبر، 2015، arab48.com

الأراضي للإيقاع بأبناء القرى المهجرة وتسويغ القرار المسمى "قضية اريدور" بأنه ساري المفعول على أراضي القرى المهجرة، للضغط على أصحاب الأراضي وورثتهم من أجل التنازل عن ملكيتهم التاريخية المثبتة لأراضيهم و تهديدهم بأنها فرصتهم الأخيرة للحصول على "التعويض" والمقصود هنا التعويض المالي فقط.[14]

وفي شهر آب/ أغسطس 2017 شارك وفد من "شبيبة العودة" التابعة لجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين، في برنامج "مدرسة العودة" الذي نفّذه "بديل-المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين" في مُخيّم الدهيشة للاجئين بالضفة المحتلة، بهدف رفع الوعي لدى فئة الشباب حول حقوق الشعب الفلسطيني بشكلٍ عام وقضية اللاجئين والمهجرين بشكلٍ خاص، وخلق جيل من القيادات الشابة من خلال تطوير معرفتهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم، حيث يشتمل البرنامج على تدريب تثقيفي حول تجارب الشعوب الأخرى، وسياسات التهجير القسري التي ينفذها الاحتلال على جانبي ما يسمى الخط الأخضر،

---

[14] جمعية الدفاع عن المهجرين ومركز التخطيط البديل يطلقان حملة: "لا للتفريط بأرض الآباء والأجداد"، 2015/12، المركز العربي للتخطيط البديل.

وآثار التهجير على الهوية الفلسطينية ووحدة الشعب الفلسطيني، واللاجئون والمهجرون الفلسطينيون في أجندة وأداء القيادة، المقاطعة والتطبيع.[15]

- **مسيرات العودة التي أطلقتها "جمعيّة الدفاع عن المُهجّرين" منذ تأسيسها:**

القرية	المسيرة	معلومات
الغابسية (شمال شرق عكا)	30/04/1998	تاريخ الاحتلال:1948/05/21. أقيم على أراضيها مستوطنة "نتيف هشيراه" بعد 1948.[16]
صفورية (قضاء الناصرة)	21/04/1999	تاريخ الاحتلال: 1948/07/16. أقيم على أراضيها مستوطنات "تسيبوري، هسوليم، هوشعياه، حنتون، ألون جليل، والحديقة الوطنية تسيبوري.[17]

[15] شبيبة العودة في جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين تشارك في مدرسة العودة، موقع بكرة، أغسطس/2017.
[16] وليد الخالدي، كي لا ننسى (1997)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
[17] مرجع سابق، وليد الخالدي.

الدامون (جنوب شرق عكا)	10/05/2000	تاريخ الاحتلال: 1948/07/16.[18]
معلول (غرب الناصرة)	26/05/2001	تاريخ الاحتلال: 1948/07/15. أقيم على أراضيها مستعمرة "تيموريم" التي نُقلت فيما بعد وأقيم مكانها عام 1981 مستعمرة "تمرات".[19]
البروة (شرق عكا)	17/04/2002	تاريخ الاحتلال: 1948/07/15. أقيم على أراضيها مستوطنات "أحيهود، يسعور" بعد عام 1948.[20]
أم الزينات (جنوب شرق حيفا)	7/05/2003	تاريخ الاحتلال: 1948/05/15 أقيم على أراضيها مستوطنة "أليا كيم" بعد 1948، والحديقة الوطنية "هار هكرمل" [21]
اندور (جنوب شرق الناصرة)	27/04/2004	تاريخ الاحتلال: 1948/05/24

[18] مرجع سابق، وليد الخالدي.
[19] كتيب "ذاكرات معلول"، ذاكرات "زوخروت".
[20] مرجع سابق، وليد الخالدي.
[21] مرجع سابق، وليد الخالدي.

هوشة والكساير (هوشة شرق حيفا، الكساير قضاء حيفا)	12/05/2005	تاريخ احتلال هوشة: 1948/04/16 أقيم على أراضيها الحديقة الوطنية "جوش الونيم". تاريخ احتلال الكساير: 1948/04/16
أم الزينات	03/05/2006	-
اللجون (شمال غرب جنين)	24/04/2007	تاريخ الاحتلال: 1948/05/30 أقيم على مسطح البلدة بعد 1948 "كيبوتس مجدّو"
صفورية	28/05/2008	-
الكفرين (جنوب شرق حيفا)	29/04/2009	تاريخ الاحتلال: 1948/04/12. أقيم على أراضي القرية قاعدة تدريب عسكرية بعد 1948.
مسكة (قضاء طولكرم)	20/04/2010	تاريخ الاحتلال: 1948/04/20 أقيم على أراضيها مستوطنة "سديه

		وربورع" قبل 1948.
الرويس والدامون (الرويس شرق عكا)	10/05/2011	تاريخ الاحتلال: 1948/07/16
الكويكات (شمال شرق عكا)	26/04/2012	تاريخ الاحتلال: 1948/07/09 أقيم على أراضيها "كيبوتس هبونيم" بعد 1948.[22]
خبيزة (جنوب حيفا)	16/04/2013	تاريخ الاحتلال: 1948/05/12 أقيم على أراضيها "كيبوتس جلعد" بعد 1948.
لوبيا (جنوب غرب طبريا)	06/05/2014	تاريخ الاحتلال: 1948/07/18 أقيم على أراضيها بعد 1948 مستوطنة "جفعات أفني"، المنطقة الصناعية "جولاني".
الحدثة (جنوب غرب طبريا)	23/04/2015	تاريخ الاحتلال: 1948/05/12
وادي زبالة (النقب – منطقة ابطيحة)	12/05/2016	تاريخ الاحتلال: 1948

[22] كتيب ذاكرات كويكات، ذاكرات "زوخروت".

		مستعمرة "بيت كاما"
الكابري (شمال شرق عكا)	02/05/2017	تاريخ الاحتلال: 1948/05/21 أقيم على أراضيها بعد 1948 مستوطنة "كابري"
عتليت (جنوب حيفا)	14/04/2018	تاريخ الاحتلال: 1948/05/15 أقيم على أراضيها مستعمرة "عتليت" و"نفي يام"[23]
خبيزة	19/05/2019	-
ميعار (شرق عكا)	29/04/2020	تاريخ الاحتلال: 1948/07/18 أقيم على أراضيها بعد 1948 مستوطنات "سيجف، مسجاف، منوف"
حطين (شمال غرب طبريا)	15/04/2021	تاريخ الاحتلال: 1948/07/17 أقيم على أراضيها بعد 1948 مستوطنة "كفار زيتيم" والحديقة الوطنية "هآربل"

[23] الموسوعة الفلسطينية.

قرية كفر برعم

تقع قرية كفر برعم الفلسطينية المسيحية على الحدود الفلسطينية- اللبنانية في الجليل الأعلى شمالي فلسطين المحتلة، اقتحمتها قوات الاحتلال بتاريخ 29 تشرين أول/أكتوبر عام 1948، ومنذ ذلك التاريخ تعرّض الأهالي للخداع والطرد وتوجيه الإنذارات وسلب الأرض والمزروعات والمحاصيل لصالح شركات يهودية، وأخيراً إلى استيطان جماعة من اليهود الذين أصبحوا فيما بعد نواة "كيبوتس بارعام" المجاور، وقد سكن أولئك المستوطنون بعض بيوت القرية لمدة سنتين تقريباً.[24]

بعد نحو خمس سنوات على التهجير، في 16-17 أيلول 1953، قصف سلاح الجو الإسرائيلي بيوت كفر برعم ودمّر جميع مبانيها باستثناء الكنيسة والمدرسة، وذلك بعد نحو عامين على تدمير قرية إقرث عام 1951 بناءً على خطة "الترانسفير الارتجاعي" (بأثر رجعي) التي تم تبنّيها في حزيران 1948 لمنع اللاجئين من العودة إلى قراهم.

---

[24] الموقع الإلكتروني لقرية كفر برعم http://birem.org/ar/kafar_birem.html

وبعد تمكّن مُهجري إقرث من استصدار قرار من المحكمة العليا يُجيز لهم العودة في 31 تموز/ يوليو عام 1951 (ملف 51/64)، قام سكان كفر برعم باللجوء إلى القضاء، حيث أصدرت المحكمة في تشرين الأول/ أكتوبر أمراً تمهيدياً يُطالب بتفسير عدم إعادة أهالي القرية لأراضيهم وإرجاع القرية لأصحابها، فجاء رد السلطات الحكومية سريعاً بوجوب اللجوء إلى أنظمة الطوارئ باعتبار كفر برعم وإقرث مناطق أمنية مغلقة منذ أيلول/ سبتمبر 1949. [25]

ما بين تدمير القرية وإلغاء الحكم العسكري على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، عايش أبناء قرية كفر برعم ضغوطاً وملاحقة من قِبل سلطات الاحتلال، إذ مُنعت عنهم تصاريح العمل والتنقّل، وبرغم ذلك استمر المُهجّرون بالمطالبة بالعودة، وقوبِل ذلك بمقترحات توطينهم في قرى عربية هُجّر أهلها في 1948، كذلك عُرضت عليهم تعويضات مادية مغرية ولكن هذه المشاريع والتعويضات جميعها لاقت الرفض القاطع من الأهالي، وعُرض عليهم مشروع تسفيرهم إلى الأرجنتين ضمن المشروع المعروف بـ "مشروع مندوزا" لتهجير العرب إلى هناك، فرفضوه.

---

[25] نهاد بقاعي، باحث ورسام كاريكاتير، صحيفة السفير، 2011.

ورغم إلغاء أوامر الحكم العسكري عام 1966 وتغيّر الأوضاع الأمنيّة التي اتخذتها حكومة الاحتلال ذريعة، بقيت كفر برعم وإقرث مناطق مغلقة وفقاً لقوانين الطوارئ – 1945، وفيما بعد حوّل الاحتلال الإغلاق لقوانين طوارئ أخرى 1949-(البند125)، ولا تزال حتى يومنا هذا مناطق مغلقة رسمياً.[26]

في عام 1967 تمكّن أهالي كفر برعم من استعادة كنيسة ومقبرة القرية وبدؤوا بدفن موتاهم فيها، كما أقاموا نصباً تذكارياً لتسجيل أسماء من مات من أهالي القرية ولم يُدفن في مقبرتها.[27]

وفي صيف 1972 ادّعى "روفين ألوني" نائب مدير دائرة الأراضي لدى الاحتلال أنّ (90) عائلة من كفر برعم قد أعيد توطينها لكن دون أن تُوقّع على اتفاقيات رسمية، و(6) عائلات منها تلقّت (155) ألف ليرة إسرائيلية و272 دونماً من الأراضي مقابل أراضيها، وأشار ألوني إلى أنّ (80) عائلة من قرية إقرث سيُعاد توطينها وهذه العائلات تملك (3000) دونم.

---

[26] http://birem.org/ar/kafar_birem.html مرجع سابق، الموقع الإلكتروني قرية كفر برعم ومهجريها

[27] palestinere-membered.com"كفر برعم: كفر برعم انتصرت في إعادة الأموات وتصرّ اليوم على حقها في إعادة الأحياء". 7 كانون أول، 2008.

وفي ادعاءاته الباطلة، قال: إنّه جرى توقيع اتفاقيات مع (55) عائلة فمنحت (700) دونم من الأراضي الخصبة وتعويضات وصلت إلى (700) ألف ليرة إسرائيلية مقابل (1500) دونم تملكها. وفي نفيهم لادعاءات ألوني الباطلة، يُشير أهالي قرية إقرث في رسالةٍ مفتوحة نشرتها صحيفة "هآرتس" آنذاك، إلى أنه لم يُغادر القرية أسرة واحدة، سواء قبل قيام "إسرائيل" أو بعده، واصفين ادعاءات الاحتلال بأنها كذب محض.[28]

تحركات عام 1972

بعد فشل كل الحوارات مع حكومة الاحتلال، قاد مطران الروم الكاثوليك اللبناني يوسف ريا "مطران أبرشية عكا وحيفا والناصرة وسائر الجليل"، مطلع سنة 1969 مرحلة نضال جديدة مع أهالي إقرث وكفر برعم فنظّم مسيرات احتجاجية وفعاليات واعتصامات تأييد وتظاهرات شعبية وُصفت إحداها بأنها الأعظم حتى تاريخها في البلاد. وفي صبيحة السبت 1972/6/24 وبعد الإعلان عن إزالة صفة "منطقة أمنية" عن بلدة

---

[28] الواحة الثقافية، قرى فلسطينية، قرية اقرث وكفر برعم http://www.geocities.ws/palwaha/kfrbrom.htm

إقرث، أعلن أهالي القرية عن بداية اعتصامهم فيها حيث تجمعوا وباشروا بترميم الطريق المؤدية للكنيسة وإجراء إصلاحات فيها.[29]

فيما لم تسمح سلطات الاحتلال للقرويين بالعودة إلى أراضيهم. وفي ظل استمرار مساعي أهالي إقرث لتفعيل قضيّتهم، أوصلوها إلى رئيسة وزراء الاحتلال آنذاك "غولدا مائير"، فاجتمع مجلس وزراء الاحتلال في تموز/ يوليو 1972 فخرج بقرار رفض طلب سكان إقرث وكفر برعم بالعودة لقراهم، خشية أن تُشكّل حادثة القريتين سابقة يستند إليها سكان بقية القرى المُهجّرة، ما يُضعف الأيديولوجية الاستيطانية التوسعية. [30]

أثار القرار موجة احتجاج عارمة لدى الأهالي، اتسعت لتشمل تنظيم المظاهرات واستصدار البيانات واعتصاماً للأهالي في كفر برعم، وفي أعقاب الهجوم العنيف من شرطة الاحتلال على المعتصمين طالب المطران يوسف ريا في اليوم التالي بإغلاق الكنائس، وفي الأشهر اللاحقة نُظّمت مظاهرات في القدس و الجش وحيفا وكفر برعم وإقرث والخضيرة، وتوالت الفعاليات الاحتجاجية، واستمر اعتصام أهالي كفر برعم طيلة عام

---

[29] حوار مع د. إبراهيم رزق عطا الله حول كتابه الجديد: إقرت قضية شعب وحق وأمل، مجلة حق العودة، العدد (20).

[30] مرجع سابق، الواحة الثقافية، قرى فلسطينية.

1972 وامتد إلى 1973، إلى أن خفتت الاحتجاجات تدريجياً في أعقاب حرب أكتوبر 1973 وما تبعها من أجواءٍ عامة في فلسطين.[31]

ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1972 يُقيم أبناء كفر برعم طقوسهم الدينية كصلوات الأعياد، وأكاليل الأعراس، وغيرها، في كنيسة قريتهم، ومع مرور السنوات سجلت أنشطة تجديد ارتباطهم بالقرية زيادة مضطردة، فمنذ صيف 1987 يُقيم أبناء كفر برعم، في ظل كنيسة القرية وبين بيوتها مُخيّماً صيفياً لأولادهم من كل أنحاء فلسطين المحتلة عام 1948. ومنذ صيف 1994 وحتى صيف 1997 أقام أبناء كفر برعم مهرجاناً سنوياً في كفر برعم لمدة ليلة واحدة والنهار الذي يليها.[32]

شهدت سنة 2013 حراكاً مُكثفاً للعودة، تمثّل في عودة جزء من أهالي قريتي إقرث وكفر برعم الفعلية، وإقامة مخيمات للعمل التطوعي في قرية الغابسية، وتحركات عديدة في قرى أخرى، بالإضافة إلى انعقاد مؤتمر

---

[31] مرجع سابق، نهاد بقاعي، صحيفة السفير، 2011.

[32] مرجع سابق، الموقع الإلكتروني لقرية كفر برعم ومهجريها.

دولي ناقش كيفية تطبيق العودة، وشهدت مسيرة العودة السادسة عشرة على أراضي قرية خبيزة تعاظماً في المشاركة. [33]

في عام 2013 أعلن أهالي قرية كفر برعم عودتهم والبقاء على أرض القرية حتى العودة، ومنذ ذلك الحين لا يزال الأهالي يتناوبون على الوجود في القرية وإقامة اللقاءات والفعاليات المتنوعة، لرفع الوعي حول القضية، ولتأكيد حق الأهالي في ممارسة عودتهم، حيث يتم الالتقاء بناشطين و متضامنين آخرين من كافة أنحاء فلسطين كمُهجري قرية إقرث وغيرهم.

ولم تلقَ هذه الخطوة استحسان سلطات الاحتلال، حيث قامت ما تسمى "سلطة الأراضي" في آب/أغسطس من نفس العام بتعليق إنذار إخلاء للمنطقة، فيما يؤكد الأهالي أنه لا مجال للتراجع عن مشروع العودة والوجود الدائم في قرية كفر برعم. [34]

---

[33] حق العودة في الممارسة: إقرت، كفر برعم، ميعار، صفورية، اللجون، معلول، الغابسية، المؤلف ربيع عيد، العدد 97-شتاء 2014،مجلة الدراسات الفلسطينية.

[34] أهالي قرية كفر برعم المهجرة يعلنون عودتهم، جريدة حق العودة العدد 54، إعداد طاقم مركز بديل.

الخاتمة

منذ نكبة الشعب الفلسطيني عام 1948 وتهجير الاحتلال للفلسطينيين لم تتوقّف محاولات العودة من قِبل أهالي القُرى المُهجّرة داخل الأراضي المحتلة "الداخل المُحتل"، وكذلك الفعاليات والأنشطة المستمرة لتناقل هذا السعي الدائم من جيل إلى جيل، وتنوّعت تلك المحاولات من العودة المستمرة للقُرى إلى المسار القضائي وتشكيل اللجان والجمعيات والمخيمات ومُختلف التحركات، والتي أثمر بعضها عن اختراق تعنّت الاحتلال ومنعه ورفضه لعودة هؤلاء المُهجّرين، وتمكّنهم من دخول قُراهم والوجود المُستمر فيها.

وخلال الأعوام الأخيرة لم تعد نضالات المهجرين مجرد مسعى رمزي أو معنوي، ولكن أصبحت جزءاً من سياق عام يتطور في الداخل المحتل ويعزز نضالاته ويدرك ذاته كنقيض للمؤسسات الصهيونية، وهو ما يضع نضال اللاجئين في سياق مساعيهم لاستعادة حيز عيشهم المادي، وموارد هذا العيش التي حازها أجدادهم قبل النكبة، كجزء من هدف أوسع يرمي للانعتاق من المؤسسة الصهيونية وممارساتها ضدهم.